الفهرس العام
لـــ «الإيمان»

الفهرس العام
لـ «الإيمان»

الإيمان لغة

* الإيمان هو الإقرار، والإقرار ضمن قول القلب الذي هو التصديق بغيب، وعمل القلب الذي هو الانقياد مأخوذ من الأمن... إلخ: ٧٨، ٨٠ ـ ٩٤، ١٧١، ١٧٢، ١٨٢ ـ ١٨٥، ٣٢٤ ـ ٣٢٦، ٣٨٨، ٣٩٢ جـ ٤

الإيمان والإسلام في الشرع، وإذا أفرد أحدهما أو قرن بغيره

* الإيمان والإسلام والإحسان يجتمع فيها الدين كله: ٧، ١٠، ٢٩٨، ٢٩٩ جـ ٤.
* تفريق النبي بين مسمى الإسلام ومسمى الإيمان ومسمى الإحسان وتفسيره لها: ٧، ١٢، ١٦٦، ١٦٩، ٢١٠ ـ ٢١٥، ٢١٥، ٢٢٥، ٢٣٤، ٣٧٨ ـ ٣٨٨ جـ ٤.
* شرح حديث جبريل: ١٣٣ جـ ٤.
* ما بين هذه الثلاثة من العموم والخصوص إذا اجتمعت: ١٠١، ٢١٩، ٢٢٤ ـ ٢٣٢ جـ ٤.
* اسم الإيمان يذكر تارة غير مقرون بالإسلام ولا بغيره، وتارة يذكر مقروناً فتختلف دلالته بالإفراد والإقتران، أمثلة: ١٢، ١٤، ٣٨ ـ ٥٩، ١٠٤، ١٠٦، ٣٣٧ جـ ٤.
* إذا ذكر الإيمان مفرداً دخل فيه الإسلام والأعمال الصالحة ـ فيتناول فعل الواجبات وترك المحرمات وجميع ما يحبه الله، وكل ما يسمى مقالاً وحالاً وإذا ذكر مع الإسلام أو العلم فالإسلام هو الأعمال الظاهرة والإيمان هو ما في القلب ـ من الأقوال والأعمال كالتصديق والمحبة والتعظيم ونحوها، ويكون المعطوف عليه لازماً وموجباً له على مذهب أهل السنة، وهل يكون من باب عطف الخاص على العام؟: ١٤، ١٠٢، ١٠٦، ١١١، ١٢٧، ١٢٩، ٣٣٧ ـ ٣٣٩، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٩٠، ٣٩٤ جـ ٤، ٢٤، ٢٥ جـ ٧، ٣٨٧، ٣٨٨، ٤٤٣، ٤٤٤ جـ ٩.
* إن قيل: إذا كان المؤمن حقاً هو الفاعل للواجبات التارك للمحرمات فقد قال: ﴿**أولئك هم المؤمنون حقاً**﴾ ولم يذكر إلا خمسة أشياء. قيل عن هذا جوابان: ١٦ ـ ١٩، ٢١، ٢٢ جـ ٤.
* مما يسأل عنه أنه إذا كان ما أوجبه الله من الأعمال الظاهرة أكثر من هذه الخمس فلماذا قال: الإسلام هو الخمس، الجمع

بين الأحاديث في ذلك: ١٩٧، ١٩٨ جـ ٤.
* أصل الإيمان في القلب: ٥٤٢، ٥٤٣، ٣٣٧، ٣٩٢ جـ ٤.
* إذا صلح القلب بالإيمان انبعثت الجوارح بالأعمال الصالحة «ألا وإن في الجسد مضغة...» أعمال القلب هي الأصل وهي أوجب وأفضل من أعمال الجوارح: ١١٩ ـ ١٢١ جـ ٤، ١٧٦، ١٧٧ جـ ٥، ٢٩٦ ـ ٢٩٧ جـ ٧.
* الإيمان الذي يهبه الله لعبده يسمى نوراً لكن لا يمكن أن يفرق به بين كل حق وكل باطل: ٣٢، ٣٩٥ جـ ٤.
* قول اللسان من الإيمان الذي لا نجاة للعبد إلا به: ١٣٩، ١٤٠ جـ ٤.
* لا بد في الإيمان من قول وعمل: ٣٧٨ جـ ٤.

أدلة استلزام الإيمان المطلق للأعمال

* نفيه عمن انتفت عنه لوازمه: ٤٤١، ٤٤٢ جـ ٩.
* من نفى الله ورسوله عنه الإيمان أو دخول الجنة... فلا بد أن يكون قد ترك واجباً وفعل محرماً صاحب كبيرة: ١٣، ١٤، ١٩١، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣ جـ ٤، ٣٥٥، ٣٥٦ جـ ٦، ٤٣٩ ـ ٤٤٢ جـ ٩.
* قد يجتمع في الشخص الواحد إيمان ونفاق وإيمان وكفر لا ينقل عن الملة: ١٩٦، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٥٩ ـ ٢٦١، ٣٨٧ جـ ٤.
* ما في الكتاب والسنة من نفي الإيمان عن أصحاب الذنوب إنما هو في خطاب الوعيد والذم لا في خطاب الأمر والنهي ولا في أحكام الدنيا: ١٤٦، ١٤٧، ٢٦٢ ـ ٢٦٦ جـ ٤.
* غلط من قال: إن المنفي في مثل هذه النصوص هو الإيمان كله أو الكمال المستحب وأصاب من قال: الكمال الواجب، أمثلة وإيضاح: ١٤ ـ ١٧، ٢١، ١٢٦، ٢١١ ـ ٢١٩، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٩٤ جـ ٤، ١٥٨ ـ ١٦٠ جـ ١٠.
* هل ترك كل خصلة من خصال الإيمان يعد من الذنوب؟ تفاضل الناس فيما يجب أو يستحب لهم: ٢١١، ٢١٢، ٢١٩، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٦٥ جـ ٤.
* أنكر أحمد على من فسر «ليس منا...» بليس مثلنا أو ليس من خيارنا وقال: هذا تفسير المرجئة: ٣٢٢ جـ ٤.
* الأبرار على درجات في الإيمان: ٢١١، ٢١٩ جـ ٤.
* لو كان لا يدخل الجنة إلا من يعرف الله كما يعرفه الرسول: ٢٥٤ جـ ٤.
* لفظ الإيمان إذا أطلق كلفظ البر والتقوى والدين فيما يتناوله: ١٠٣، ١٠٤، ١٠٨، ١١٥ ـ ١١٨، ١٦٩، ١٧٠ جـ ٤.
* دلالة اسم الإيمان على تصديق القلب وأعماله وعلى أعمال الجوارح كدلالة أسماء الله على ذاته وعلى صفاته ودلالة أسماء القرآن وأسماء النبي: ١٢٠، ١٨٨ جـ ٤.
* دلالة لفظ الإيمان على الأعمال ليست دون دلالة الصلاة ونحوها عليها، إن قيل: الصلاة ونحوها لو ترك بعضها بطلت بخلاف الإيمان: ٧٨، ٧٩ جـ ٤.

* قال محمد بن نصر: واستدلوا على أن العمل داخل في الإيمان بأن الله ورسوله سمى الصلاة وسائر الطاعات إيماناً: ١٩٨ ـ ٢١١ جـ ٤.
* الخلاف في اسم الإيمان هل هو منقول عن مسماه في اللغة، أو متروك على ما كان عليه وزادت عليه الشريعة أشياء، أو هو باق على أصله من التصديق مع دخول الأعمال فيه؟: ١٨٧، ١٩٠ جـ ٤.
* الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها من جهة النبي لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة وغيره كلفظ الإيمان... إلخ: ١٨٠، ١٨١ جـ ٤.

المذاهب في حد الإيمان

* مذهب أهل السنة: أن الإيمان التصديق بالقلب والقول والعمل وأنه يزيد وينقص وهو مذهب أهل الحديث وبعض الأشعرية وهو أعدل المذاهب، من حكى ذلك عنهم، مجمل أقوال المرجئة في الإيمان ثلاثة: قول علمائهم وأئمتهم: أن الإيمان تصديق القلب وقول اللسان، ممن قال بهذا ابن كلاب وحماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة، وقول الجهمية ومن تبعهم من الأشعرية: أنه تصديق القلب فقط وقول الكرامية: أنه القول فقط: ٣٢١ جـ ١، ١٠٠، ١٠١، ٢٢٠ جـ ٢، ٩٤ ـ ٩٦، ١٢٤، ١٢٥، ١٩٣ ـ ١٩٥، ٢٠٦، ٢٤١ ـ ٢٤٣، ٣٠٩، ٣١٣، ٣٦٣، ٣٨٧، ٣٨٨ جـ ٤، ٣٢٤ جـ ٥، ٦٣٢ ـ ٦٣٥ جـ ٦، ٧، ٢٤ ـ ٢٦، ٣٣، ٣٥ جـ ٧.
* وليس الإسلام مجرد القول، الإسلام هو الأعمال الظاهرة كلها: ٢٥٧، ٢٥٨ جـ ٤.
* المرجئة، فرقة فيما ذكره الأشعري وغيره: ٣٣٢ ـ ٣٣٧ جـ ٤.
* الإيمان والإسلام عند الخوارج والمعتزلة هو مجموع ما أمر الله به ورسوله، قالوا: فإذا ذهب بعضه ذهب كله: ١٤١، ١٥٢، ١٦٢ جـ ٤.
* يتفاضل الإيمان ـ إيمان القلوب وأعمال الجوارح ـ عند أهل السنة ويزيد وينقص من وجوه، وعباراتهم في ذلك، لفظ زيادته صريح في القرآن وليست الزيادة في التصديق فقط: ١٠٠، ١٠١، ٢٢٠ جـ ٢، ١٥٤، ١٥٥، ٦٣٠، ٦٣١ جـ ٣، ٨٨ ـ ٩٤، ٩٧، ٩٨، ١٥٤ ـ ١٥٦ جـ ٤، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٤٥ جـ ٩.
* الأسباب التي يحصل بها الإيمان والأسباب التي يقوى بها إلى أن يكمل وطريق الوصول إلى ذلك: ٣٩٥ـ٣٩٨ جـ ٤.
* مبدأ الإرجاء كان بالكوفة، متى حدث: ١٩٥ جـ ٤، ٣٧٣ جـ ٥.
* حدثت المرجئة فناقضت الخوارج والمعتزلة: ٢٤ ـ ٢٦ جـ ٧.
* أول من أنكر دخول الأعمال في الإيمان وتفاضله والاستثناء فيه، تبديع السلف لهؤلاء وعدم تكفيرهم: ٣١١، ٣١٢ جـ ٤.
* ذم الأئمة للإرجاء: ٢٤٥، ٢٤٦ جـ ٤.
* مما نقل عن أحمد في الرد على طوائف المرجئة واحتجاجه عليهم: ٢٤٦ـ٢٥١ جـ ٤.

عمدة المرجئة

* عمدة المرجئة والخوارج في الإيمان والكفر ليست على بيان الكتاب والسنة وأقوال السلف وتلك طريقة أهل البدع، بل على رأيهم وما تأولوه من اللغة وعلى كتب الأدب وكتب الكلام: ٧٨، ٨٠ جـ ٤، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٤١ جـ ٩.

قولهم: دلالة الإيمان على الأعمال مجاز

* إن قيل: تنوع دلالة اللفظ بالإطلاق والتقييد لا يمكن دفعه لكن نقول: دلالة لفظ الإيمان على الأعمال مجاز أجيب بجوابين أحدهما: الكلام في لفظ الحقيقة والمجاز الثاني: في بيان خطأ المرجئة حيث جعلوا الإيمان حقيقة في مجرد التصديق وتناوله للأعمال مجازاً: ٥٩ ـ ٧٩، ١٢٥، ٣٥٢، ٣٥٤ جـ ٤.
* عمدتهم أن الإيمان هو التصديق ما ذكروه من إجماع أهل اللغة، وقوله: ﴿**وما أنت بمؤمن لنا**﴾. أكثر من ستة عشر جواباً لأهل السنة وغيرهم في إبطال ذلك، ليس لفظ الإيمان مرادفاً للفظ التصديق في اللغة وذلك من وجوه: ٧٨، ٨٠ ـ ٩٤، ١٧١، ١٨٨ ـ ٢٤٥، ٣٢٤ ـ ٣٢٧، ٣٨٦ ـ ٣٨٨ جـ ٤.

نقد مذهب علماء المرجئة وأئمتهم وحججهم

* كثير من النزاع في الإيمان بين من رمي بالإرجاء من الأكابر وبين أهل السنة نزاع في الاسم واللفظ لا في الحكم لكن صار ذريعة إلى بدع أهل الكلام وإلى ظهور الفسق: ٢٦، ٢٧ جـ ٧.
* جماهير المرجئة على أن عمل القلب داخل في الإيمان: ٣٣٢، ٣٣٣ جـ ٤.
* اشتد نكير السلف على المرجئة لما أخرجوا العمل من الإيمان وقالوا: إن الإيمان يتماثل الناس فيه وإخراجهم العمل مشعر أنهم أخرجوا أعمال القلوب أيضاً: ٣٣٩، ٣٤٠ جـ ٤.
* إذا لم تدخل المرجئة أعمال القلب لزمهم قول جهم. وإن أدخلوها لزمهم إدخال أعمال الجوارح: ١٢٤ جـ ٤.
* غلط من ظن أن أعمال الجوارح ليست من مسماه، وإنما هي من نتائجه الدالة عليه: ٣٩١، ٣٩٤ جـ ٤.
* المرجئة لا تنازع أن الأيمان الذي في القلب يدعو إلى فعل الطاعة وأنها من ثمراته وإنما تنازع من أنه هل يستلزم الطاعة: ٣٦، ٣٧ جـ ٤.
* قول القائل: الطاعات من ثمرات التصديق يراد به شيئان: ٢٢٧، ٢٢٨ جـ ٤.
* إذا قال: اسم الإيمان يتناول مجرد ما هو تصديق وأما كونه تصديقاً بالله ورسوله ونحو ذلك فهو شرط في الحكم لا داخل في الاسم: ٣٥٢ جـ ٧.
* أو قال: الأعمال الظاهرة تكون من موجب الإيمان تارة وموجب غيره أخرى... إلخ: ٣٥٤، ٣٥٥ جـ ٤.
* إذا علم أن الإيمان الذي في القلب يستلزم الأمور الظاهرة لم يبق إلا نزاع لفظي في أن موجب الإيمان الباطن هل هو جزء منه داخل في مسماه أو لازم للإيمان؟: ٣٥١ ـ ٣٦٣، ٣٧٨ جـ ٤.

* ومن قال بحصول الإيمان الواجب بدون فعل شيء من الواجبات وجعل النزاع لفظياً فقط فقد أخطأ: ٣٧٨ جـ ٤.
* قولهم: التصديق لا يكون إلا بالقلب عنه جوابان: ١٨٤ ـ ١٨٧ جـ ٤.
* من حجج المرجئة الذين لم يدخلوا الأعمال فيه أن الله خاطب الإنسان بالإيمان قبل وجود الأعمال وأن الكتاب فرق بين الإيمان والعمل غلط هؤلاء من وجوه: ١٢٤ ـ ١٤٠، ٢٢٧، ٢٢٨، ٣٧٨ جـ ٤.
* احتجاجهم بقوله: «أعتقها فإنها مؤمنة» والجواب عنه: ١٣٣ ـ ٢٥٨ جـ ٤.
* إن قيل إذا كان المنافق تجري عليه أحكام الإسلام فيكف يجاهد؟: ٣٧٧، ٣٧٨ جـ ٤.
* هؤلاء يدخلون اسم الإيمان في أحكام الدنيا كما يدخل المنافق المحض وأولى: ٢١٢، ٢٢١ جـ ٤.
* اسم المسلمين في الظاهر يجري على المنافقين ظاهراً: ٢٢٠، ٢٢١ جـ ٤.
* النفاق نفاقان: أصغر وأكبر كالكفر والشرك، والكفر نوعان: باطن وظاهر: ٣٢٧، ٣٧٧، ٣٧٨ جـ ٤.
* الناس على عهد الرسول بالمدينة ثلاثة أصناف: مؤمن، وكافر مظهر، ومنافق: ٣٨٥، ٢٩٠ جـ ٤.
* النفاق في الإيمان بالرسول واقع في أهل العلم والكلام وأهل العمل والعبادة، النفاق المحض حكم صاحبه والنفاق الأصغر: ٣٨٨ ـ ٣٨٩ جـ ٤.
* النفاق الذي يخشاه السلف على نفوسهم: ٢٦٤، ٢٦٥ جـ ٤.
* من الأصول التي بنت عليها طوائف المرجئة قولها في الإيمان وأحكام العصاة: إن العاصي المؤمن تام الإيمان؛ لأن الإيمان عندهم لا ينقص ولا يتبعض وكذلك الخوارج والمتعزلة: ٢٩ ـ ٣٤ جـ ٧.
* مساواة المرجئة بين المطيع والعاصي في الإيمان، وقولهم بلحوق الذم والعقاب لتارك الأعمال مع قولهم: ليست من الإيمان: ١١٥، ١١٦، ١٨٧ جـ ٤.
* نفور المرجئة من لفظ الزيادة ونفورهم من لفظ النقص أشد: ٢٥١ ـ ٢٥٣ جـ ٤.
* ترى المرجئة أن التفاضل إنما هو في الأعمال دون الإيمان الذي في القلوب، خطؤهم ٢٥٣ ـ ٢٥٤ جـ ٤.
* لم يختلف قول أحمد في عدم تكفير المرجئة: ٣١١ جـ ٤.
* المرجئة ليسوا من أهل البدع المعضلة: ٢٢١، ٢٢٢ جـ ٢.

نقض مذهب المرجئة الجهمية وحججهم

* مما يبين فساد قول جهم وأتباعه في الإيمان حيث جعلوه مجرد تصديق القلب يتساوى فيه العباد، وأنه لا يتبعض، وأنه يمكن وجود الإيمان في القلب تاماً مع وجود التكلم بالكفر... إلخ: ٣٥٥ ـ ٣٥٨ جـ ٤.
* أتباع جهم خالفوا الجماعة في الاسم والحكم جميعاً: ٣٣٦، ٣٣٧ جـ ٤.
* أخطأ جهم ومن تبعه في أن مجرد إيمان الباطن بدون الإيمان الظاهر ينفع في

الآخرة: ١٨٦، ٣٣٨، ٣٣٩ جـ ٨٤
* غلاة المرجئة يقولون أو يقال عنهم: لا يضر مع الإيمان ذنب ولا يدخل النار من أهل التوحيد أحد: ١١٦ جـ ٤.
* لا يعرف من جزم بأنه لا يدخل النار أحد من أهل القبلة: ٣٠٨ ـ ٣١٠ جـ ٤.
* جهم وأتباعه زعموا أن الشخص قد يكون كامل الإيمان بقلبه، وهو يسب الله ورسوله وأن سب الله ورسوله ليس كفراً في الباطن، لكنه دليل في الظاهر على الكفر، الرد على هؤلاء وتكفير السلف لهم: ١١٩، ١٢٠ ـ ١٢٢، ٢٥٠ ـ ٢٥٣، ٣١٢، ٣٤٠، ٣٤٤ جـ ٤، ٣٢٤ ـ ٣٢٧ جـ ٥.
* هل يقوم بالقلب تصديق أو تكذيب، ولا يظهر منه شيء على اللسان والجوارح وإنما يظهر نقيضه من غير خوف؟: ٢٩٦ ـ ٢٩٧ جـ ٧.
* هؤلاء المرجئة غلطوا في أصلين: **الأول**: ظنهم أن الإيمان مجرد تصديق وعلم فقط، **الثاني**: أن من حكم الشارع بأنه كافر فلخلو قلبه من التصديق والعلم، لا لأسباب أخرى كالحسد والهوى وحب دين الآباء: ١٢١، ١٢٢ جـ ٤.
* كفر إبليس وفرعون واليهود وأبي طالب ونحوهم لم يكن أصله عدم التصديق والعلم، بل... إلخ: ١٢٢، ١٢٣، ٣٢٧، ٣٢٨ جـ ٤.
* احتج الجهمية ومن تبعهم في مسألة الإيمان بقوله: ﴿**لا تجد قوماً**...﴾ على أن العلم والتصديق الذي في قلوبهم يرتفع ولا حجة فيها: ٩٦، ٩٧ جـ ٤.
* أورد الجهمية سؤالاً وهو أن القرآن نفى الإيمان عن غير من وجلت قلوبهم، ولم يقل: إن هذه الأعمال من الإيمان فنحن نقول: من لم يعمل هذه الأعمال لم يكن مؤمناً؛ لأن انتفاءها دليل على انتفاء العلم من قبله والجواب من وجوه: ٢٢١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٣١٢، ٣١٣ جـ ٤.
* زعم ابن الخطيب وأمثاله ممن يقول بقول جهم أن الشافعي متناقض: ٣١٣ ـ ٣١٥ جـ ٤.
* سبب طعن بعض الزيدية والمعتزلة على الشافعي: ٨٠، ٨١ جـ ٤.
* الذين نصروا مذهب جهم جعلوا الإيمان خصلة من خصال الإسلام فالطاعات كلها إسلام وليس فيها إيمان إلا التصديق، بطلان هذا القول وتناقضه: ١٠٠، ١٠١، ٢١١ جـ ٤.
* مخالفة هؤلاء لما احتجوا به من قوله: ﴿**قالت الأعراب**...﴾: ١٠١، ١٠٣ جـ ٤.
* الأشعري وأكثر أصحابه نصروا قول جهم في الإيمان مع نصرهم لمذهب أهل السنة في الاستثناء فيه وغير ذلك، سبب هذا التناقض: ٧٦، ٨٠، ٩٤ ـ ١٠٠ جـ ٤.
* الإيمان عند الجهمية شيء واحد وهو متماثل في بني آدم: ٢٥١ ـ ٢٥٤ جـ ٤.
* حكم من قال بقول جهم في الإيمان: ٨٠، ٨١ جـ ٤، ٢٣، ٢٤ جـ ٧.

إبطال مذهب المرجئة الكرامية في الإيمان وحججهم

* قول الكرامية في الإيمان شاذ أيضاً: ١٣٩، ١٤٠، ٣٣٧، ٣٣٨ جـ ٤.

* بطلان قول الكرامية في الإيمان ولوازمه، ما احتجوا به والرد عليهم: ٩٢ ـ ٩٤ جـ ٤، ٣٣، ٣٤ جـ ٧.
* الكرامية يجعلون المنافق مؤمناً لكنه مخلد في النار، من حكى عنهم أنهم جعلوه من أهل الجنة فقد أخطأ: ٢٧٤، ٢٧٥ جـ ٤.

شبهة المرجئة والخوارج

* أصل نزاع المرجئة والجهمية والخوارج والمعتزلة وغيرهم في الإيمان أنهم جعلوه شيئاً واحداً إذا زال أو ثبت زال جميعه أو ثبت. فجماع شبهتهم أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها والجواب من وجوه: ١٤١، ١٤٢، ١٥٣، ١٦٣، ٢٥٠، ٢٥١، ٣١٣ ـ ٣٣٧ جـ ٤، ١٨ جـ ٧، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٤ جـ ٩.
* مما يحتج به على الخوارج الذين أخرجوا العصاة من الإيمان وحكموا عليهم بالخلود: ١٨٦، ١٨٧ جـ ٤.

الرد على من سوى بين مسمى الإسلام ومسمى الإيمان

* الرد على من قال: إن الإسلام هو القول، ومن قال: مسمى الإسلام هو مسمى الإيمان لما جاء وصف قوم بالإسلام دون الإيمان، تفريق القرآن والأحاديث والسلف بينهما، ما يروى عن أحمد في ذلك، الناس في الإيمان والإسلام أيهما أفضل، على ثلاثة أقوال: ٢٢٥، ٢٢٨ ـ ٢٣٨، ٢٥٤ ـ ٢٥٨، ٢٩١، ٢٩٥، ٣٧٩ ـ ٣٨٨ جـ ٤.
* قول المروزي: لا فرق بين من زعم أن الإسلام هو الإقرار وأن العمل ليس منه وبين المرجئة إذ زعمت أن الإيمان إقرار بلا عمل ورده: ٢٢٧، ٢٣٨ جـ ٤.
* مذهب المرجئة التفريق بين لفظ الدين والإيمان والفرق بين الإسلام والإيمان وقد حكى عنهم بعض السلف عدم التفريق: ١٣٢، ١٣٣، ٢٣٧، ٢٣٨ جـ ٤.
* كلام السلف كان فيما يظهر لهم ويصل إليهم من كلام أهل البدع كحكايتهم مذهب المرجئة والجهمية والقدرية وغيرهم: ٢٣٨، ٢٤١ جـ ٤.
* إن قيل: فإذا كان كل مؤمن مسلماً وليس كل مسلم مؤمناً الإيمان الكامل، فما تقولون فيمن فعل ما أمر الله به وترك ما نهى الله عنه أليس مسلماً باطناً وظاهراً من أهل الجنة يجب أن يكون مؤمناً؟: ٢٦٢، ٢٦٥ جـ ٤.
* إن قيل: قد أثبت الله في الكتاب والسنة إسلاماً بلا إيمان: ﴿**قالت الأعراب آمنا...**﴾ «أو مسلم...» فهل هذا الإسلام الذي نفى الله عن أهله الإيمان يثابون عليه أم هو من جنس إسلام المنافقين؟: ١٧٧، ١٧٨، ١٩١ ـ ١٩٣، ٢٧٤ ـ ٢١٩، ٢٣٥، ٢٣٦ جـ ٤.
* من قال من السلف: إن الفساق خرجوا من الإيمان إلى الإسلام لم يرد أنه لم يبق معهم من الإيمان شيء: ١٥٢، ١٦٠ ـ ١٦٤، ٢٢٦، ٢٢٧ جـ ٤.
* الإسلام يتبعض كما يتبعض الإيمان: ٤١٤ جـ ٧.
* امتناع السلف من إطلاق الإيمان عليهم من أجل أن الإيمان المطلق يستحق صاحبه

الجنة والنجاة من النار بخلاف اسم الإسلام فإنه لم يعلق به دخول الجنة، لكن فرضه وأخبر أنه لا يقبل ديناً سواه فيتناول من هو من أهل الوعيد الذين لا يخلدون في النار: ١٥٢، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٤ ـ ١٦٦، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣١، ٤١٤ جـ ٤، ١٥٨، ١٥٩ جـ ١٠

لا يسلب الفاسق الملي اسم الإيمان المطلق

* الخلاف في الفاسق الملي أول خلاف ظهر في الإسلام: ١١٧، ١١٨ جـ ٢، ٢٦٥ ـ ٢٩٦ جـ ٤.

* الناس في الفاسق من أهل الملة ـ مثل الزاني والسارق والشارب ونحوهم ـ ثلاثة أقسام: طرفان ووسط: **الأول**: أنه ليس بمؤمن بوجه من الوجوه، ولا يدخل في عموم الأحكام المتعلقة باسم الإيمان، ثم من هؤلاء من يقول: هو كافر، ومنهم من يقول: ننزله منزلة بين المنزلتين: ٢٥٩ ـ ٢٦١، ٤٠٩ ـ ٤٣٢ جـ ٤.

* **الثاني**: قول من يقول: إيمانهم باق كما كان لم ينقص، **الثالث**: القول الوسط أنه لا يخرج من الإيمان بالكلية ولا يمنح اسم إيمان المطلق لكن... إلخ. «إذا زنى العبد خرج منه الإيمان...»: ١٠٠، ٢٣٣ جـ ٢، ٤٠٩، ٤١٠ جـ ٤.

الاستثناء في الإيمان ومأخذ من أوجبه أو منعه أو استحبه

* الاستثناء في الإيمان ـ كقول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله ـ الناس فيه على ثلاثة أقوال، الصواب في هذه المسألة مع ذكر الحجج، الذين أوجبوا الاستثناء لهم مأخذان: **الأول**: أن الإيمان هو ما مات عليه الإنسان: ١٨٢، ١٨٣ جـ ٢، ١٦٠ ـ ١٦٤، ٢٥٧ ـ ٢٦٠، ٢٦٦ ـ ٢٦٩، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٥، ٤١٦ جـ ٤، ٢٥ ـ ٢٩ جـ ٧.

* **الثاني**: أن الإيمان المطلق يتضمن فعل ما أمر الله به فإذا قال: أنا مؤمن فقد زكى نفسه: ٢٧٥ ـ ٢٨٥ جـ ٤.

* مأخذ آخر لمن جوز الاستثناء: وهو عدم الشك فيما يعلم وجوده في نفسه من الإيمان: ٢٧٧ ـ ٢٨٠ جـ ٤.

* الاستثناء في الصلاة، الاستثناء في كل شيء وعدم القطع مذهب المرازقة، شبهتهم: ١٨٢، ١٨٣، ٢٦٧، ٢٦٨، ٤١٥، ٤١٦، ٥٤٨ ـ ٥٥٢ جـ ٤.

* إذا قال القائل: هذا حجر إن شاء الله: ٥٩٠، ٥٩١ جـ ٢.

* الأشاعرة والكلابية والمرازقة ونحوهم ينصرون ما ظهر من دين الإسلام والسنة وما كان عليه السلف، كما ينصر ذلك المعتزلة والجهمية ونحوهم، وكثير منهم لا يكون عارفاً بذلك، ومن ذلك مسمى الإيمان والاستثناء فيه، وظنوا أن الإيمان والكفر عند السلف هو ما يموت عليه الشخص: ٢٦٨ ـ ٢٧٦ جـ ٤.

* تلقيب المرجئة لأهل السنة بأنهم «شكاك»: ٧٣ جـ ٣.

* يستثنى في الإسلام كما يستثنى في الإيمان، التعليل الذي ذكره السلف في الإيمان يجيء في اسم الإسلام: ١٦٠ ـ ١٦٤، ٢٥٧، ٢٥٨ جـ ٤، ٢٦ جـ ٧.

* لا يطلق القول بأن الإيمان مخلوق ولا غير مخلوق: ٣٩٩ جـ ٤.
* متى بدأ النزاع في هذه المسألة؟ وسببه وحكمها: ٣٩٩، ٤٠٠ جـ ٤.
* النزاع بين أهل السنة والحديث في مسألة الإيمان وسببه، مراد البخاري ومحمد بن نصر بقولهما: الإيمان مخلوق، امتحن البخاري مع أنه لم يخالف أحمد في ذلك: ٤٠٠ ـ ٤٠٣، ٦٦٤، ٦٦٥ جـ ٤.
* يستفصل من قال: الإيمان مخلوق أو غير مخلوق: ٤٠٤، ٤٠٥ جـ ٤.
* غلط من قال: الإيمان قديم: ٥٣٠، ٥٣١ جـ ٣.
* الإيمان المطلق أو مع العمل يستحق صاحبه الجنة والنجاة من العذاب والموالاة المطلقة... إلخ: ٢١٨ جـ ٤، ١٥٩ جـ ١٠.

أحكام عصاة الموحدين
الوعد والوعيد

* أهل السنة آمنوا بالوعد والوعيد، مذهبهم أعدل المذاهب، القدرية المباحية المشركية أرادوا أن يصدقوا بالوعد ويكذبوا بالوعيد، الحرورية والمعتزلة أرادوا أن يصدقوا بالوعيد، ويكذبوا بالوعد: ٩٥، ٢٠٨ جـ ٢، ٥٧٦ جـ ٤، ٥٣٨، ٥٣٩ جـ ١٤.
* المناقضة بين مذهب الوعيدية ومذهب المرجئة وأيهما أشد ضلالاً وبدعة: ٣٧٣، ٣٧٤، ٤٠٠، ٤٠٢ جـ ٨.
* الواقفة كالأشعري والقاضي وقفوا في أخبار الوعيد خاصة: ٧٦ جـ ٧.
* آية الزمر آية النساء رد على الوعيدية والواقفية: ٢٧٣ جـ ٨.
* الجمع بين نصوص الوعيد: ٣٥١، ٣٥٣ جـ ٦.
* أحاديث الوعد وأحاديث الوعيد قد يتخلف مقتضاها لسبب كل وعيد في القرآن فهو مشروط بعدم التوبة: ٥٩٨ ـ ٦٠٠ جـ ٣، ٢٧٦، ٢٧٧ جـ ٨.
* لحوق الوعيد متوقف على شروط وله موانع، ذكر أشخاص وأنواع لم يشملهم الوعيد المذكور في الأحاديث، حقيقة الوعيد: ٤١٣ ـ ٤١٥، ٤١٨ ـ ٤٣٦ جـ ١.
* نصوص الوعيد عامة ومع ذلك لا يشهد بها على معين: ٥٥٥، ٥٥٦ جـ ٢.
* قد يذكر العالم الوعيد فيما يراه ذنباً مع علمه بأن المتأول مغفور له: ١٧٤، جـ ١٢.
* مناظرة بين عمرو بن عبيد وبين سني لما قال الأول: إن الله لا يغفر للقاتل: ٧٦، ٧٧ جـ ٢٤.
* الجواب السديد للوعيدية أن الوعيد في آية وإن كان عاماً مطلقاً فقد خصص وقيد في آية أخرى: ٤٢٧ جـ ٣.
* هل إخلاف الوعيد جائز؟: ٤٥٣ جـ ٧.
* يجب شكر الله ولو لم يكن وعيد: ٤٠٨ جـ ٨.

اللعن

* يجوز لعن من لعنه الرسول على سبيل العموم، ولا يجوز لعن المعين كالشهادة بالنار: ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥٥ جـ ٢، ٣٥٧، ٣٥٨ جـ ٥.
* يعزر من لعن أحداً من المسلمين أو لعن

الأشعرية: ٢٧٥، ٢٧٦ جـ ٢.

التكفير والتفسيق

* أهل السنة لا يكفرون أصحاب الذنوب بالمعاصي والكبائر ولا يخلدونهم في النار كما تفعله الخوارج: ٩٩، ١٠٠، ٥٤٩ جـ ٢، ١٩٥ ـ ١٩٧ جـ ١٢.
* لا يجوز تكفير المؤمن بذنب فعله ولا بتأويل تأوله، ولا يستحل دم طائفة ومالها بذلك: ١٧٦، ١٧٧ جـ ٢.
* الكفر المباين للإيمان لا يدخل صاحبه الجنة وما دونه كسائر الكبائر: ٤١٣، ٤١٤ جـ ٤.
* الكفر بعضه أكبر من بعض والإيمان بعضه أفضل من بعض: ٥٢ جـ ٢٠.
* حد الكبيرة والصغيرة: ٣٥٣ ـ ٣٥٥ جـ ٦.
* خطأ من قسم المسائل إلى أصول يكفر بإنكارها وفروع لا يكفر بإنكارها: ١٩٥، ١٩٦ جـ ١٢.
* ما يكفر به الشخص عند أهل السنة وما لا يكفر به: ٢١٧ ـ ٢١٩ جـ ١٠.
* مسائل التكفير والتفسيق، من مسائل الأسماء والأحكام التي يتعلق بها الوعد والوعيد: ٥٢٣، ٥٤٠ جـ ١٤.
* هل يسمى الفاسق كافراً للنعمة ومنافقاً؟: ٨٠ ـ ٨٦ جـ ٦.
* لا يستلزم ثبوت موجب نصوص الوعيد ونصوص الأئمة في التكفير والتفسيق في حق المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع: ٣٨١ جـ ٥.
* المؤلف من أعظم الناس نهياً عن تكفير أو تفسيق المعين الذي لم تقم عليه الحجة وكذلك السلف: ١٤٦ ـ ١٤٨ جـ ٢.
* العقوبة في الدنيا لا تدل على كبر الذنب وصغره: ٢٢٧ جـ ١٠.
* عقوبة الدنيا من الهجر والقتل لا تمنع أن يكون المعاقب عدلاً وصالحاً؛ كهجر أحمد لبعض الأئمة، وهجر الثلاثة الذين خلفوا: ٣٨٣، ٣٨٤ جـ ٥.
* ما يحبط الأعمال ويخرج من الملة، هل تحبط السيئات من الحسنات بقدرها، وهل تحبط جميع الحسنات بذنب دون الكفر: ٥٢٤ ـ ٥٢٦ جـ ٥.
* تنازع الخوارج والمرجئة وأهل السنة في قوله: **﴿إنما يتقبل الله من المتقين﴾**: ٣٥٣ جـ ٥.

التخليد

* لا يخلد المؤمن في النار بالذنوب عند أهل السنة: ١٥٨، ١٧١ جـ ٢.
* التكفير بمطلق الذنوب والتخليد في النار لم يذهب إليهما أحد من أئمة الدين، وكذلك الوقف في أهل الكبائر: ٣٠٨ جـ ٤.
* التخليد في النار لا تجوز الشهادة به على معين: ٥٤٩، ٥٥٠ جـ ٢.
* لا يعرف من جزم بأنه لا يدخل النار أحد من أهل القبلة: ٣٠٨ ـ ٣١٠ جـ ٤.
* دخول كثير من أهل الكبائر النار وخروجهم منها متواتر، تأولت المعتزلة والمرجئة الآية، فساد قول الطائفتين: ١٠٤، ١٠٥ جـ ٦.
* هل ورد لفظ التأبيد مع غير الكفر؟ عقوبة من ظلمه دون الشرك ليست كعقوبة المشرك الشرك الأكبر: ٥١، ٥٢ جـ ٤.
* حكم الفاسق إذا دخل النار عند الخوارج

والمعتزلة: ٢١٨، ٢٩٠، ٢٩٥ـ٢٩٧ جـ ٤.
* قد يجتمع في الشخص الواحد موجب الثواب وموجب العقاب خلافاً للوعيدية: ١٧٤، ١٧٥ جـ ٥، ١٩، ٢٠، ١١٢ ـ ١٥٠ جـ ٧، ٧١، ٤٠ـ٤٣، ٤٨ـ٥١ جـ ١٠.
* بدعة الخوارج كانت من سوء فهمهم للقرآن ولها خاصتان، متى ظهرت الخوارج وسبب ظهورهم؟ حجتهم ومناظرة ابن عباس لهم: ١٧٤، ١٧٥ جـ ٥.
* لا يزال الخوارج يخرجون إلى زمن الدجال: ٥٣٦ ـ ٥٣٩ جـ ١٤.
* النزاع في تكفيرهم وتخليدهم في النار، الصحابة لم يكفروهم: ٢٣٦، ٢٣٧ جـ ٢، ٢١٧ جـ ٤، ٤٤٠، ٥٢٩، ٥٣٩ جـ ١٤.
* متى وافقت القدرية الخوارج على تخليد العصاة وسلب إيمانهم وسموا معتزلة؟ الفرق بين مذهبيهم: ٢٣، ٢٤ جـ ٧.
* أصول المعتزلة الخمسة وما أدخلوا فيها من الباطل: ٥٥، ٥٦، ٢٠٩ جـ ٧.